هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة مؤسسات التعليم العالي

جامعة المملكة

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 11–14 أبريل 2010

قائمة المحتويات

1.عملية مراجعة الجودة المؤسسية 3

2. نظرة عامة حول جامعة المملكة 3

3. الرسالة والتخطيط والحوكمة 4

4. المعايير الأكاديمية 10

5. ضمان الجودة وتعزيزها 15

6. جودة التعليم والتعلُّم 17

7. مساندة الطلبة 21

8. الموارد البشرية 24

9. البُنية التحتية: المكتبة وتقنية المعلومات والاتصالات والمصادر المادية 29

10. الأبحاث 33

11. مشاركة المجتمع 37

12. الاستنتاجات 38

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2010

1. عملية مراجعة الجودة المؤسسية

تمَّ القيام بمراجعة جامعة المملكة – البحرين (والتي سيشار إليها هنا فيما بعد باسم "الجامعة") من قِبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي في هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بموجب التفويض الممنوح لها لمراجعة جودة أداء مؤسسات التعليم والتدريب وفقاً للمؤشرات الإرشادية التي أعدتها الهيئة" (المرسوم الملكي رقم 32 في مايو 2008؛ والمعدل بالمرسوم الملكي رقم 6 لعام 2009).

ويقدِّم هذا التقرير عرضاً ملخصاً لعملية المراجعة المؤسسية التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي والنتائج التي توصلت إليها لجنة خبراء المراجعة استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي الذي أعدته جامعة المملكة، وملحقاته والمواد المساندة الأخرى التي قدمتها جامعة المملكة، والوثائق اللاحقة التي طُلبت من الجامعة، والمقابلات الشخصية التي أجرتها لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها للجامعة من 11 إلى 14 أبريل 2010.

2. نظرة عامة حول جامعة المملكة

أُسست جامعة المملكة (والتي يشار إليها هنا ب "الجامعة") في شهر مايو من عام 2001. لقد أُعطيت الجامعة الترخيص من قبل مجلس التعليم العالي في 13 مايو 2001 وبدأت بتقديم أول برامجها الأكاديمية في سبتمبر2004. يتواجد حرم الجامعة في مدينة المنامة ويمتد على مساحة تتجاوز 2200 متر مربع. توظف الجامعة حوالي 98 من الموظفين والذين يتكونون من 55 عضو أكاديمي و43 عضو إداري وهي مجهزة بتسهيلات تستوعب حوالي 1200 طالب. هناك 877 طالباً مسجلين في الفصل الدراسي الأول من السنة الأكاديمية الحالية (2009–2010)، وهم موزعين على مختلف برامج الجامعة. تتكون الجامعة من خمس كليات والتي تضم بدورها عشرة أقسام.

3. الرسالة والتخطيط والحوكمة

إن رسالة جامعة المملكة هي التأكد من وصول برامجها التعليمية والتدريبية إلى أعلى معايير الاحترافية من خلال التميز في مناهجها الدراسية، ومن خلال التسهيلات والمساعدة النوعية التي يقدمها أعضاء الهيئة التدريسية والموظفون المحترفون. من خلال هذه الرسالة حددت الجامعة أهدافها المؤسسية الرئيسية الأربع. لقد لاحظت اللجنة اختلاف في وصف الرسالة عن ذاك المذكور على الموقع الالكتروني، على كل حال كلاهما يهتم بشكل رئيسي بالتعليم والمعايير. إن مكونات هذه الرؤية متشابهة، وكلتاهما تركز على تقديم تعليم بمستوى عالي. إن عبارة الفلسفة المذكورة في تقرير المراجعة الذاتية مشابهة ولكنها لا تماثل تماماً تلك المذكورة على الموقع الالكتروني.

بشكل أكثر أهمية، وجدت اللجنة أن هناك نقص في الوضوح بين الرؤية، الرسالة، الأهداف والفلسفة في الجامعة ولم تستطع اللجنة أن تحدد العملية الأولية التي أدت إلى تأسيسها. إضافة إلى ذلك، لم يتم تحديد الإطار الزمني أو العملية التي ستتبعها الجامعة عند إجراء المراجعة للرؤية والرسالة. ترى اللجنة أن على الجامعة المشاركة في العملية التي تؤدي إلى تطوير تعابير موضوعية لكل من الرؤية والرسالة في ضوء الوضع الحالي لهذه المؤسسة التعليمية مع وجود إطارات زمنية مناسبة لعملية المراجعة وبحيث تشتمل على شركاء جامعة المملكة.

توصية رقم (1)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تقوم جامعة المملكة بمراجعة عميقة وإعادة صياغة رؤيتها ورسالتها من خلال عملية استشارية تشمل كل المؤسسة التعليمية ويكون هدفها تفصيل دور منطقي يتناسب مع قدرات الجامعة الحالية، وأن تؤسس لإطار زمني مناسب لعملية المراجعة.

يستند تقرير التقييم الذاتي للخطة الإستراتيجية للأعوام 2009–2015 كمرجع، ولكن المؤسسة التعليمية لم تستطع أن تقدم هذه الخطة في الوقت الذي قدمت فيه تقرير التقييم الذاتي حيث كانت لاتزال في مرحلة الإعداد. قدمت الجامعة لاحقاً وثيقة، والتي ادعت أنها الخطة الإستراتيجية للأعوام 2009 – 2015. على كل حال، كان من الواضح أن هذه الوثيقة منتحلة من جامعة أخرى. وعليه فليس من المستغرب أن الكادر الأكاديمي في الجامعة بشكل عام لم يكن مدركا أصلاً لوجود هذه الوثيقة. لقد وجدت اللجنة أن انتحال الوثيقة بهذا الشكل هو سلوك غير مقبول وغير ملائم ولا يتناسب مع معايير الاحتراف المطبقة والاستقامة المتوقعة في مؤسسة تعليمية خاصة بالتعليم العالي، الأمر الذي يشكل خسارة كبيرة للثقة بنزاهة هذه المؤسسة التعليمية وبالتالي إلحاق أضرار كبيرة بسمعتها.

توصية رقم (2)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تقوم جامعة المملكة مباشرة بإيقاف الوثائق المنتحلة وأن تطور عمليات شفافة، أخلاقية وحصرية من أجل تأسيس وثائقها الجوهرية، وتجلب مصادر خارجية عند الضرورة ولكن باستخدام تحكيم مناسب.

لم يتطرق تقرير التقييم الذاتي إلى عملية التخطيط الإستراتيجي، على الرغم من أنه يستخدم آلية وضع الأهداف الإستراتيجية كمرجع. لقد سمعت اللجنة من عدد من الأعضاء الرئيسين في هيئة التدريس أنهم ساهموا في التخطيط الإستراتيجي وقد اطلعت اللجنة على تحليل نقاط الضعف، ومكامن القوة، والفرص المتاحة للجامعة. على الرغم من ذلك، فقد استنتجت اللجنة أن الجامعة لم تطبق عملية التخطيط الإستراتيجي، وأنه لا توجد مؤشرات أساسية للأداء أو أهداف سنوية. على الرغم من أن الجامعة تدّعي أنها نفذت مراجعة سنوية لأدائها، إلا أنها لم تستطع أن تثبت هذا الإدعاء من خلال الوثائق. لقد قدرت اللجنة أن نقص التخطيط، وضع الأهداف، وعمل التقارير هي نقاط ضعف رئيسية وتشكل مخاطرة كبيرة لديمومة هذه المؤسسة التعليمية.

توصية رقم (3)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تقوم جامعة المملكة بتنفيذ عملية متعمقة، استشارية وشفافة للتخطيط الإستراتيجي وذلك لتطوير خطة إستراتيجية مؤسساتية شاملة مع وجود مؤشرات أداء رئيسية مناسبة، ووضع أهداف سنوية تمكن الجامعة من تحقيق أهدافها الإستراتيجية والتي ستعقب الرسالة المؤسساتية المعدلة.

لم يتطرق تقرير التقييم الذاتي إلى ممارسات الجامعة في مجال التمويل ووضع الميزانية. لقد أُخبرت اللجنة خلال المقابلات مع الإدارة العليا أن القرارات المالية توضع من قبل الرئيس ومدير المشتريات والخدمات، وأنه لا توجد تنبؤات للميزانية أو تخويل واضح يتعلق بالأمور المالية. لا توجد للكليات، الأقسام أو الوحدات الإدارية ميزانيات منفصلة ولكنها تستطيع أن تطلب المشتريات التي تحتاجها. سمعت اللجنة أنه توجد نية لأن يكون للكليات والقسم الإداري مراكز تكلفة منفصلة اعتباراً من هذه السنة. وجدت اللجنة أنه يوجد مقدار ضئيل من التخطيط المالي المنظم وأن القرارات المالية عشوائية أكثر منها موجهة بالاعتبارات الإستراتيجية. هذا الأمر من دواعي القلق حيث أن نقص الترابط في وضع الميزانيات والتخطيط وتحديد المصادر بطريقة منظمة، غالباً ما سيؤدي إلى نتائج سلبية تنعكس على نوعية التعليم المقدم في هذه المؤسسة التعليمية.

توصية رقم (4)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتبنى جامعة المملكة ميزانية شفافة ومطورة تتضمن مساهمات من أعضاء هيئة التدريس الرئيسيين وأن تمتلك أقسام واضحة لبنود الميزانية مع بيان التخويلات الخاصة بالأمور المالية والتي تتناسق مع الخطة الإستراتيجية الجديدة.

لم يذكر تقرير التقييم الذاتي إدارة المخاطر، والذي يعتبر جزء من الحوكمة الجيدة. لقد تم إخبار اللجنة أن المؤسسة التعليمية لا تمتلك سياسة لإدارة المخاطر أو سجل للمخاطر ولكنها تعالج

المخاطر حين حدوثها. لاحظت اللجنة أن مركز الحاسوب مدرك لبعض المخاطر وقد بدأ بتأسيس عمليات تهدف إلى تخفيف تلك المخاطر، مثل أمن البيانات.

توصية رقم (5)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تطور جامعة المملكة سجل للمخاطر وإستراتيجية لإدارة المخاطر بحيث تُؤخذ بعين الاعتبار من قبل مجلس الأمناء وذلك للتأكد من أنها تُراجع بشكل سنوي.

يصف تقرير التقييم الذاتي البنية التنظيمية والإدارية ويقدم مخططين بيانيين تنظيميين. تعطي البنى الهيكلية الإدارية تقريباً كل الصلاحيات للرئيس، كما أن الطرق التي تسلكها التقارير وتخويل الصلاحيات مركزة بشكل كبير وفي بعض الأحيان غير واضحة، بما يتضمن دور نائب الرئيس. لا يوجد لبعض الأعضاء الرئيسيين في الهيئة التدريسية وصف لمناصبهم. لقد سمعت اللجنة وجهات نظر متضاربة حول الطرق التي تسلكها التقارير ومسؤوليات الموظفين وبالتالي هناك نقص في تحديد المسؤوليات.

توصية رقم (6)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تطور جامعة المملكة بنية هيكلية إدارية تنظيمية معدلة مع مسارات واضحة للتقارير وتوصيفات مناسبة لمناصب كل الموظفين بحيث تحدد بشكل واضح خصائص الأدوار التي يقومون بها ومسؤولياتهم.

يذكر تقرير التقييم الذاتي أن مجلس إدارة الجامعة داعم للإدارة وللجنة ضمان الجودة. على كل حال، سمعت اللجنة خلال المقابلات أن مجلس إدارة الجامعة مهتم بشكل رئيسي بالإمكانيات المالية للشركة وهو غير معني بإدارة هذه المؤسسة التعليمية. لا يذكر تقرير التقييم الذاتي مجلس الأمناء إلا أن اللجنة استلمت دليل على أن مجلس الأمناء قد تم تأسيسه عام 2008 وأن لديه مسؤوليات محددة. كما قُدم للجنة عدد من الوثائق التي تتعلق بهذا الأمر، والتي لم تكن لا متناسقة ولا مترابطة. على الرغم مما ورد في هذه الوثائق بأنه على مجلس الأمناء أن ينعقد مرتين في

السنة على الأقل، إلا إنه انعقد مرة واحدة فقط. كما علمت اللجنة بأن دور مجلس الأمناء لا يتضمن تقييم أداء الرئيس. إن ندرة اجتماعات مجلس الأمناء تعني من الناحية الفعلية إن سلطة الحكم، والتي يجب أن تكون مخولة للمجلس، قد انتقلت إلى رئيس الجامعة وهذا الأمر لا ينسجم مع الممارسة الجيدة لحوكمة مؤسسات التعليم العالي حيث لا يمكن أن تعطي الفردية في اتخاذ القرارات أفضل ممارسة شفافة وقوية في مجال الحوكمة. تطلب اللجنة من المؤسسة التعليمية أن تتأكد من أخذ مجلس الأمناء دور أكثر إيجابية في حوكمة الجامعة.

توصية رقم (7)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تؤسس جامعة المملكة لمجلس أمناء فعال ومستقل، والذي ينعقد بشكل منتظم من أجل أن يقوم بمسؤوليات الحوكمة بما ينسجم مع ممارسة الحوكمة الجيدة.

إن أحد أهم المهام المناطة بمجلس الأمناء هي الموافقة على السياسة أو الخطوط العريضة للجامعة، وفي هذا الخصوص، يناقش تقرير التقييم الذاتي القواعد والأمور التنظيمية العامة للجامعة وكتيب الطالب والتقويم الأكاديمي. لم تتمكن الجامعة في وثائقها من فهم الفرق بين السياسات والإجراءات كما لاحظت اللجنة غياب السياسات المكتوبة والتي تغطي العديد من النواحي التي تتعلق بنشاطات الجامعة. على سبيل المثال، ليست هناك سياسة لقبول البرامج الجديدة، مراقبة البرامج، أو مراجعة البرامج. ولقد علمت اللجنة بأنه لا يوجد سجل مركزي للسياسات أو الإجراءات ولا توجد آلية واضحة لقبول سياسة جديدة أو معدلة، أو سجل للمراجعة. لقد سمعت اللجنة خلال المقابلات مع عدد من الموظفين، أنه في المواضيع الهامة مثل التقييم والانتحال، هناك ممارسات متباينة بين الأقسام والكليات. هذا الأمر له انعكاسات سلبية على نوعية التعليم والتعلم. إن وجود مجموعة من السياسات الشاملة والمعلنة بشكل جيد هو أمر أساسي من أجل إدارة هذه المؤسسة التعليمية بشكل سلس مع التعامل المنصف لكل من أعضاء الهيئة التدريسية والطلاب. يجب أن تُفهم هذه السياسات بشكل واضح من قبل المجتمع الجامعي كما يجب أن تُوضع الآليات موضع العمل للتأكد من تطبيق السياسات بشكل متناسق في كل أرجاء المؤسسة التعليمية.

توصية رقم (8)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تطور جامعة المملكة وبشكل عاجل جداً مجموعة شاملة من السياسات مع وجود سجل رئيسي وتحكم بالرؤية وجدول مراجعة واضح. يجب أن تكون هذه السياسات متوفرة بحرية لأعضاء الهيئة التدريسية والطلاب على شكل نسخ ورقية و/أو على الموقع الالكتروني للمؤسسة التعليمية. يجب تأسيس آليات للمراقبة للتأكد من أن هذه السياسات تطبق بشكل متناسق في كل أرجاء المؤسسة التعليمية.

كجزء من الأدلة الإضافية، قدمت الجامعة الخطة الأكاديمية للأعوام 2005 – 2010. كانت هذه الوثيقة أيضاً منتحلة، لذلك تؤكد اللجنة على الحاجة إلى تنفيذ ما ورد في التوصية رقم (2) بخصوص الوثائق المنتحلة. لاحظت اللجنة بداية للتخطيط العملياتي على مستوى الكلية وبعض الوحدات الإدارية (مثال: مركز الحواسب). على كل حال فإن مثل هذا التخطيط يحتاج إلى أن يكون متصلاً بالخطة الإستراتيجية الشاملة لجامعة المملكة أكثر من كونه تطوير لخطط الوحدات الأدارية بمعزل عن الأهداف الإستراتيجية.

توصية رقم (9)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تطور جامعة المملكة خطط عملياتية داعمة منبثقة من رسالة الجامعة وخطتها الإستراتيجية، بحيث تتضمن هذه الخطط مؤشرات أداء رئيسية مناسبة، وأهداف سنوية وذلك من أجل قياس الأداء.

أرفقت الجامعة كجزء من الخطة الأكاديمية المنتحلة، سياسة أخرى منتحلة حول الأمانة الأكاديمية. وتجدر بالإشارة بأنه توجد ضمن كتيب الطالب العقوبات الخاصة بالإنتحال، إلا أنه لا يوجد تعريف للانتحال ولا يوجد وضوح فيما يتعلق بتطبيق هذا الجانب من العقوبات. وعليه فإن اللجنة تؤكد على ضرورة الإلتزام بالممارسات الأكاديمية الأخلاقية من قبل جامعة المملكة كما ورد في التوصية رقم (2). لقدأُبلغت لجنة المراجعة أثناء المقابلات بأن هناك لجنة انضباط جديدة قد تم تأسيسها (أكتوبر 2009)، كما سمعت عن عملية مناشدة للدرجات والتحري عن الشكاوى.

لاحظت اللجنة عدد من الوثائق والإجراءات المتباينة والتي تتعلق بالشكاوى والمظالم والانتحال وعليه تقترح اللجنة بأن يتم تكامل كل هذه الأمور في سياسة وإجراءات موحدة.

توصية رقم (10)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تطورجامعة المملكة سياسات وإجراءات متكاملة لمعالجة سوء التصرف الأكاديمي، والذي يتضمن معايير واضحة لتطبيق العقوبات وعمليات واضحة لتقديم المناشدات.

4. المعايير الأكاديمية

تقدم جامعة المملكة المؤهلات لدرجة البكالوريوس في الحقوق، الموارد المالية، إدارة الأعمال، الإعلام والعلاقات العامة، علوم الحواسب وتقنية المعلومات، الهندسة المعمارية والتصميم الداخلي، وكلها مجالات معروفة في الدراسات الجامعية العالية. تنسجم البنى الهيكلية للبرامج والساعات الدراسية المعتمدة (بين 129–179 ساعة) مع القواعد العالمية للدراسة التي تتطلب الحصول على هذه المؤهلات.

فيما يتعلق بتصميم المناهج والساعات الدراسية المعتمدة، يذكر تقرير التقييم الذاتي اتباع الجامعة "القواعد المستخدمة عالمياً والمماثلة لتلك التي تتبناها الجامعات المعروفة". خلال الزيارة الميدانية، علمت اللجنة من المقابلات التي أجرتها مع الإدارة العليا أن اختيار المقايسة العالمية عند تصميم البرنامج كان يتعلق بالمجال الأكاديمي، مع كون الجامعة تسعى لتقييس نفسها بالمقارنة مع الجامعات الأخرى. كما يذكر تقرير التقييم الذاتي لجامعة المملكة أن أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة تتم مقايستها بالمقارنة مع القواعد الوطنية والعالمية للبرامج المشابهة باستخدام "عمليات غير رسمية" من خلال أعضاء الهيئة التدريسية الذين لديهم خبرة في التدريس العالي خارج البحرين. لقد وجدت اللجنة أن هذه الطريقة غير الرسمية، غير كافية وتفتقد إلى المصدر الخارجي المناسب للتأكد من جودة البرامج.

توصية رقم (11)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تطور جامعة المملكة عمليات رسمية مناسبة باستخدام نقاط مرجعية خارجية في تطوير برامجها الأكاديمية.

يذكر تقرير التقييم الذاتي أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية في كل برنامج موصوفة بشكل واضح في ملف المقرر الدراسي، والمحفوظ في القسم، والذي يعتبر المخزن الرئيسي للمعلومات حول المقررات الدراسية المختلفة. لقد تم تأكيد ذلك خلال المقابلات مع العمداء وأعضاء الهيئة التدريسية. كما علمت اللجنة أثناء مقابلاتها مع أعضاء الهيئة التدريسية أنه تم استخدام مخرجات التعلم المطلوبة في الماضي القريب (في السنة الماضية أو السنتين الماضيتين) من خلال مراجعة و"تجديد" المقررات الدراسية والبرامج حيث تم تصنيف مخرجات التعلم المطلوبة، على شكل: المعرفة والفهم، المهارات الفكرية، المهارات الاحترافية والعملية، والمهارات العامة والقابلة للانتقال.

لقد حصلت اللجنة على فرصة لدراسة نموذج من ملفات المقررات الدراسية خلال المراجعة حيث تبين للجنة بأنه على الرغم من أن ملفات هذه المقررات الدراسية تتضمن مخرجات التعلم المطلوبة المذكورة، إلا أن بعض المقررات الدراسية لا تتضمن هذه المخرجات بشكل مفصل واضح. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحديد مخرجات التعلم المطلوبة بحيث تناسب تدريس المنهج الدراسي للمقرر وتناسب الواجبات الخاصة بذلك المقررقد تم في عدد قليل جداً من المقررات الدراسية. وعليه استنتجت اللجنة أن أعضاء الهيئة التدريسية لديهم فهم غير كامل للهدف من مخرجات التعلم المطلوبة وعلاقة مخرجات التعلم المطلوبة بتدريس المقرر الدراسي للمادة وتقييمها.

توصية رقم (12)

توصي لجنة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تدعم جامعة المملكة أعضاء الهيئة التدريسية، من خلال فعاليات ودورات تدريبية، في فهمهم لمخرجات التعلم المطلوبة وكيفية تطويرها عند تصميم البرامج وتدريسها.

تذكر الجامعة أنه تم وضع "متطلبات واضحة ومقيدة" لعناصر معايير القبول لكل برامج جامعة المملكة. يجب على المتقدمين أن يحققوا حد أدنى من الدرجات يبلغ 60% في شهادة التعليم الثانوي، أو ما يعادلها. كذلك تمتلك الجامعة ترتيبات خاصة بانتقال الطلاب من المؤسسات الجامعية الأخرى. يجب على الطلاب أن يحصلوا على الدرجة (ج) أو أكثر وأن يحققوا المستوى المطلوب من الساعات الدراسية المعتمدة للبرنامج الذي انتقلوا إليه. تحتوي معظم المقررات الدراسية مناهج تُدّرس وتُقّيم باللغة الانجليزية، أما الاستثناء فهو برامج كليتي الحقوق والأداب. قبل الالتحاق بالجامعة يخضع جميع الطلبة لامتحان تقييم الكفاءة باللغة الانجليزية يتضمن الأسئلة متعددة الإجابات. ولقد علمت اللجنة خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس بأن التصميم الأصلي لامتحان اللغة الانجليزية لم يتم تطويره ولذلك سعى أحد أعضاء الهيئة التدريسية لأخذ التوجيه من المجلس الثقافي البريطاني حول تعديل تصميم امتحان اللغة الانجليزية.

تأكيد رقم (1)

تؤكد وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي على قرار جامعة المملكة بإعادة تصميم امتحان اللغة الانجليزية وتشجع المؤسسة التعليمية على إنهاء هذا الإختبار بأسرع ما يمكن.

يُطلب من الطلاب الذين لم يستطيعوا اجتياز امتحان اللغة الانجليزية أن يخضعوا إلى فصل دراسي توجيهي يتضمن تسع ساعات دراسية معتمدة في الأسبوع في مادة اللغة الانجليزية. إن الأراء العامة لعدد من أعضاء الهيئة التدريسية أن تسع ساعات دراسية معتمدة في الأسبوع في مادة اللغة الانجليزية ضمن "الفصل الدراسي التوجيهي" هي غير كافية وأن الطلاب بحاجة إلى المزيد من الدعم في تطوير لغتهم. لم يقدم تقرير التقييم الذاتي أية بيانات حول إنهاء امتحان تقييم الكفاءة باللغة الانكليزية و/ أو عدد الطلاب الذين يخضعون "للفصل الدراسي التوجيهي" (أولئك الذين لا يلبون معايير اللغة الانكليزية المطلوبة مسبقاً).

توصية رقم (13)

توصي لجنة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة المملكة بمراجعة تصميم المنهاج ومدة الفصل الدراسي التوجيهي الخاص باللغة الانجليزية، بما ينسجم مع قطاع التعليم العالي والممارسة الجيدة، وذلك من أجل التحضير الجيد ودعم الطلاب في برامج دراساتهم.

فيما يتعلق بالتقييم، لم يتضمن تقرير التقييم الذاتي معلومات حول سياسات التقييم لكامل المؤسسة التعليمية، ولا الدليل على وجود انعكاس تعليمي على عمليات التقييم. علمت اللجنة خلال المقابلات مع لجنة ضمان الجودة أنه لا توجد سياسة تقييم جامعية رسمية، ولا نظرة شاملة أو مجموعة من المبادئ العامة أو الإرشادات لتنفيذ عمليات وممارسات التقييم. كما لم تجد اللجنة من خلال المقابلات مع أعضاء الهيئة التدريسية أن هناك فهم لفكرة جعل التقييم يتناسب مع أهداف المقرر الدراسي ومخرجات التعلم من خلال استخدام نماذج التقييم المختلفة.

علمت اللجنة أثناء المقابلات مع عدد من اعضاء هيئة التدريس أن هناك فرق بين الكليات في عملية وضع الامتحانات؛ على سبيل المثال، في كلية الفنون، هناك لجنة خاصة بالقسم تراجع مسودة أوراق الامتحان بينما في كلية الهندسة هناك مناقشات غير رسمية بين أعضاء هيئة التدريس، أما في كلية العلوم الإدارية والمالية، فلا يبدو أن هناك إشراف أبعد من إشراف مدرس المقرر. في ضوء هذا التباين، تشجع اللجنة المؤسسة التعليمية على تطوير وتطبيق سياسة امتحانيه بوجود آليات مراقبة وتقييم مناسبة.

لا يناقش تقرير التقييم الذاتي عمليات تحكيم ومعادلة نتائج الطلاب. علمت اللجنة خلال المقابلات مع العمداء أن التحكيم الداخلي لأعمال الطلاب على مستوى القسم يتطلب وجود أداء "مفرط" (أعلى وأدنى الدرجات) وأُعطي مثال على التحكيم الداخلي لأعمال الطلاب في قسم الحقوق. لم تجد اللجنة دليل على وجود إرشادات على مستوى الجامعة كلها، أو إرشادات واضحة، فيما يختص بالتعديل الداخلي لأعمال الطلاب. يجب معالجة هذه القضية.

لقد أُبلغت اللجنة عن استخدام مراجعين خارجيين من أجل تعديل مسودة أسئلة الامتحانات ووجدت اللجنة الأدلة المساندة من خلال تفحص الوثائق على تعيين ممتحنين خارجيين من أجل الامتحانات النهائية. كما علمت اللجنة خلال المقابلات مع الإدارة وأعضاء هيئة التدريس بأن عينة من أوراق امتحانات الطلاب ترسل إلى خبراء خارجيين في جامعة أخرى من أجل التدقيق. في بعض

البرامج (مثل الهندسة المعمارية)، يستخدم القسم "مقيمين" خارجيين من أجل تقييم أعمال الطلاب (مثال: محاضرات حول المشاريع). يذكر الطلاب هذا الأمر بإيجابية وذلك فيما يتعلق باستفادتهم من الملاحظات والتعليقات على أدائهم، على كل حال، لا يظهر أن هذه الممارسة الجيدة مشتركة بين الأقسام.

توصية رقم (14)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تأخذ جامعة المملكة خطوات على طريق تطوير وتطبيق سياسة تقييم على مستوى الجامعة ككل. بشكل خاص، على الجامعة أن تطور وتطبق سياسات وإرشادات تتضمن وضع واجبات المقررات الدراسية والامتحانات، كذلك تتعلق بتحكيم أداء الطلاب. يجب أن يكون مرجع هذه السياسات والإرشادات الممارسة الجيدة الخارجية الموجودة حالياً والمرتبطة بالمقررات المراد تقييمها.

لدى جامعة المملكة مذكرات تفاهم مع عدد من الجامعات والمؤسسات التعليمية. من خلال دراسة هذا الأمربتمعن، اتضح للجنة أن هذه الاتفاقيات مع الجامعات لا تتعلق بالتعاون في تقديم برامج الدراسة، ولكنها أكثر ما تكون اتفاقيات عامة حول التطوير المشترك والمتبادل. الاستثناء في هذه الحالة هو البرنامج الذي سُيدّرس من قبل جامعة Sunderland. خلال وقت الزيارة الميدانية، لم تكن الموافقة على طرح البرنامج قد أُعطيت بعد من قبل مجلس التعليم العالي، على الرغم من أن اللجنة سمعت من الموظفين الأكاديميين أن التسويق المبكر وتعيين الأشخاص بشكل مؤقت لهذا البرنامج قد أصبح قيد التنفيذ. لا يمكن اعتبار أن الموافقة مضمونة بشكل تام، لذلك تقترح اللجنة على هذه المؤسسة التعليمية أن تحجم عن التسويق واستقطاب الطلاب لهذا البرنامج لحين الحصول على موافقة مجلس التعليم العالي.

5. ضمان الجودة وتعزيزها

شكّلت الجامعة أول لجنة ضمان جودة في عام 2007، على كل حال، لم تحقق هذه اللجنة أية نتائج ملموسة. إن اللجنة الحالية هي اللجنة الثالثة والتي تم تأسيسها في منتصف شهر أكتوبر عام 2009 برئاسة رئيس الجامعة ولديها لجان فرعية في كل كلية؛ وتتولى هذه اللجنة مهام تنسيق النشاطات المتعلقة بالجودة في الكليات المختلفة والأقسام الإدارية في المؤسسة التعليمية. خلال المقابلات، علمت اللجنة أن لجنة ضمان الجودة قد تأسست كإجراء هو عبارة عن تجاوب مع المتطلبات التنظيمية لوحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي في هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وهي بذلك تكون هيئة للمراقبة وليس لاتخاذ القرارات. من خلال فحص الأدلة المقدمة تبين للجنة المراجعة أن لجان ضمان الجودة تتكون فقط من أعضاء الهيئة التدريسية الأكاديميين، بدون أي تمثيل للأقسام الإدارية أو الطلاب. كما لاحظت اللجنة أيضاً باهتمام أن هذه اللجان لا تمتلك بنود مرجعية محددة، أو آليات للتواصل أو عمل التقارير، أو مسؤوليات للمحاسبة أو اتخاذ القرارات.

توصية رقم (15)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تشكل جامعة المملكة بنود مرجعية للجنة ضمان الجودة، بما يتضمن العضوية فيها للتأكد من أن كل الشركاء ممثلين بشكل واف فيها حتى تستطيع اللجنة أن تقوم بعملها بشكل فعال من خلال إطار عمل شفاف لضمان الجودة.

تطرق تقرير التقييم الذاتي إلى سياسات الجودة في جامعة المملكة و"الفعالية الإدارية في تطبيق سياسات واستراتيجيات إدارة الجودة"، إلا انه لم يتم تقديم أي دليل للجنة المراجعة يتعلق باستراتيجيات الجودة، أو الأنظمة الداخلية لضمان الجودة، أو كتيب ضمان الجودة. إن الوثيقة التي قدمتها جامعة المملكة على أنها كتيب ضمان الجودة هي في جوهرها كتيب التعليمات الأكاديمية الذي يحتوي على معلومات تتعلق بسياسات التقييم وتنفيذ الامتحانات. إضافة إلى ذلك، لم يتم تحديد أية عمليات لمراقبة مدى التلاؤم مع تعليمات الترخيص الذي يمنحه مجلس التعليم العالي وذلك بشكل دوري، أو تحديد وتطبيق عمليات تحسين الجودة على مستوى الجامعة ككل.

لقد راجعت اللجنة وثائق ضمان الجودة التي قدمتها المؤسسة التعليمية ووجدت أن تقارير الكليات في ضمان الجودة تفتقر إلى الدليل على النقد الذاتي ولم تشر بشكل واضح كيف يمكن استخدام هذه المعلومات في المراقبة الفعالة لعمليات تحسين الجودة. في ضوء ما سبق، تحث لجنة المراجعة المؤسسة التعليمية على تطوير وتطبيق نظام لضمان الجودة، والذي يتضمن مراقبة وتقييم وآليات عمليات تحسين الجودة بحيث تكون ضمن النظام العام للجامعة.

توصية رقم (16)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تؤسس جامعة المملكة إطار عمل شامل لضمان الجودة يتكون من السياسات والإجراءات الملائمة والتأكد من تطبيقها ومراقبتها في كل الكليات.

منذ تأسيسها، قامت لجنة ضمان الجودة ببعض المبادرات من أجل تطوير بعض النواحي الخاصة بالجودة، ومن ضمن هذه المبادارات إعداد ملفات المقررات الدراسية (وثائق المناهج مع مخرجات التعلم المطلوبة)، تقديم بعض التغييرات في المناهج، وتطبيق نظام الممتحنين الخارجيين. كما تم تحقيق بعض التقدم في إجراءات ضمان الجودة الداخلية، مثل تقييمات الطلاب التي تتعلق بالمقررات الدراسية وبعض التسهيلات الإدارية، بالإضافة إلى استبانات ما قبل التخرج.
إن لجنة ضمان الجودة معنية على وجه الخصوص بتحضير تقرير التقييم الذاتي وقد قامت بتنظيم عدة محاضرات وورشات عمل من أجل أقلمة طاقم الموظفين مع عملية مراجعة الجودة التي تقوم بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي ومتطلباتها. بينما تؤكد لجنة المراجعة على أهمية مثل هذه المبادرات، إلا إنها تدعم حاجة جامعة المملكة لأن تدمج هذه المبادرات في نظام ضمان جودة داخلي أساسي وأن تطور كتيب ضمان الجودة بحيث يوثّق إجراءات تحسين الجودة، وأن يكون هذا الكتيب مفهوماً بشكل واضح لدى جميع الشركاء.
استطلعت لجنة المراجعة بدقة آراء الإدارة العليا وأعضاء هيئة التدريس من حيث فهمهم لماهية الجودة، ولقد اتضح للجنة من خلال اجاباتهم بأنهم يفتقرون للفهم العام لمعنى الجودة ودور ضمان الجودة فيما يتعلق بالمسؤولية والتحسين، كذلك بما يتعلق بفكرة الإطار العام لضمان الجودة الداخلية المتكاملة. وعليه فإن لجنة المراجعة تؤيد فكرة إقامة حملات توعية، ورشات عمل،

وحلقات دراسية، وتوزيع المعلومات التي تتعلق بالجودة من قبل لجنة ضمان الجودة بحيث تجعل كل الشركاء المهتمين على دراية بمواضيع الجودة المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة العليا بحاجة إلى أن تأخذ إدارة الجودة على مستوى المؤسسة التعليمية بجدية أكثر وأن تعيد مراجعة الرؤية الطموحة والقيم الجوهرية التي تحكم عمل لجنة ضمان الجودة، وأن تجعلها منسجمة مع الرؤية الشاملة لجامعة المملكة.

6. جودة التعليم والتعلم

بينما يفصح تقرير التقييم الذاتي عن القليل عن أصول التدريس، سمعت اللجنة عن مجموعة متنوعة من طرق التعليم، بما يتضمن المشاريع الجماعية والتدريب العملي. هناك بعض الإرشادات المتوفرة من أجل التدريب العملي للطلبة وسمعت اللجنة خلال المقابلات مع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بأن هذه الفرص للتدريب في أماكن العمل المختلفة تعود بالنفع والفائدة على خبرة الطلبة. لقد علمت اللجنة أيضاً عن أهمية المقرر الدراسي الإلزامي متعدد المناحي والمتعلق بالتفكير الإبداعي الخلاق. فيما يتعلق بالدروس العملية فلقد تم تقبلها بشكل جيد من قبل الطلاب على الرغم من إزدحام المرافق والقاعات الدراسية والمختبرات. لاحظت اللجنة بأن الجامعة لا تمتلك نظام إدارة التعلم ولذلك ليست لديها القدرة حتى الآن على الاستخدام الفعال لبيئة التعلم عن طريق الانترنت.

يحدد تقرير التقييم الذاتي المؤهلات والخبرات الواسعة للكادر الأكاديمي، والتي تتناسب مع البرامج التي يدرسونها، على أنها من سمات قوة الجامعة ويبين التقرير بأن أكثر من 80% من المحاضرين حاصلين على شهادة الدكتوراه. كما سمعت اللجنة من الطلاب والخريجين أن أعضاء هيئة التدريس متعاونون وملتزمون ويسهل التواصل معهم.

تزكية رقم (1)

تزكي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بجامعة المملكة على تعاون أعضاء هيئة التدريس مع الطلبة والتزامهم بتطوير تعليم طلابهم.

تولي المؤسسة التعليمية اهتماماً كبيراً لتقييمات الطلاب، والتي تطبق في نهاية كل فصل دراسي ومباشرة قبل التخرج. لقد ركزت الجامعة على تقييمات الطلاب للمقررات الدراسية والتعليم كونها من الوسائل الأساسية لضمان الجودة كما سمعت اللجنة من أعضاء هيئة التدريس أن هذه التقييمات تستخدم من أجل تقييم أدائهم الأكاديمي. إن اللجنة تدعم فكرة تطبيق تقييمات نظامية وعلى فترات منتظمة للمقررات الدراسية كونها تعتبر خطوة مفيدة في تطوير ضمان جودة المقررات الدراسية ولكنها ترى أن المؤسسة التعليمية تفرط في الاعتماد على هذه الاستبانات، وترى اللجنة بأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار لبعض النشاطات الأخرى مثل ملاحظات وتعليقات أصحاب العمل. على كل حال، تشجع اللجنة جامعة المملكة على التأكد من تحليل الاستبانات بفعالية أكثر من أجل تحديد القضايا النظامية، والتي يجب عمل تقارير عنها. يجب بعد ذلك أن تناقش هذه التقارير من خلال لجان مناسبة على مستوى البرنامج (القسم) والكلية. كماً تشجع اللجنة جامعة المملكة على أن تستخدم استباناتها لتحديد نقاط الضعف وتطور وتطبق عمليات التحسين من أجل معالجة تلك النقاط.

سمعت اللجنة خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس حول رابطة المحاسبين المجازين المعتمدين، والتي تعترف ببرنامج جامعة المملكة في الموارد المالية والمحاسبة واكتساب بعض الساعات المعتمدة للامتحانات الاحترافية في المحاسبة. إن جمعية المحاسبين المجازين المعتمدين هي هيئة محاسبية محترفة تقوم بإعطاء التأهيل الاحترافي للمحاسبين المؤهلين والذين لا يحملون شهادات جامعية. إن الدرجة التي تمنحها الجامعة مُعترف بها على أنها تساهم ببعض الساعات المعتمدة باتجاه عمل هذه الامتحانات الاحترافية. تشجع اللجنة جامعة المملكة على الاستمرار بهذا النشاط والنشاطات الأخرى ذات الوثوقية الاحترافية كونها تمتلك تأثير إيجابي على التعليم والتعلم في هذا البرنامج.

تصف جامعة المملكة عملية تصميم البرنامج على أنها تسير وفق طريقة "الخطوات المتعددة على مستوى الجامعة" بمشاركة الشركاء المتعددين والجهات ذات الصلة ويذكر تقرير التقييم الذاتي بأن هناك وثائق تبين عملية طرح البرامج الجديدة إلا أنه لم يتم تقديم وثائق رسمية في المستندات المساندة حول عملية الموافقة على البرنامج. علمت اللجنة خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أن الموافقة تتم على البرامج الجديدة من قبل مجلس الكلية ذو الصلة، ثم تُعطى الموافقة النهائية من قبل مجلس الجامعة، والذي يعتبر أعلى هيئة على المستوى الداخلي المخولة بالموافقة

على مقترحات المقررات الدراسية. بغياب وجود أي دليل متماسك وموثق، تستنتج اللجنة أنه لا توجد سياسة وإجراءات واضحة من أجل الموافقة على المقررات والبرامج الجديدة. كما أنه من غير الواضح أيضاً كيف تتأكد الجامعة بنفسها من أن عمليات الموافقة التي تتبعها هي عمليات فعالة.

توصية رقم (17)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة المملكة بتطوير وتطبيق سياسة وإجراءات من أجل تصميم البرامج الجديدة والموافقة عليها.

رأت اللجنة من خلال الوثائق التي اطلعت عليها ومن خلال ما سمعته أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أنه قد تمت مراجعة مقدار محدد من المنهج الدراسي بعد تأسيس لجنة ضمان الجودة وكتجاوب مع بعض الملاحظات والتعليقات الخارجية، ووجدت اللجنة بعض الأدلة على حدوث ذلك. على كل حال، لا توجد لدى الجامعة سياسة أوإجراءات من أجل مراقبة المقررات الدراسية سنوياً. بينما يتم تقييم المقررات الدراسية الطلاب بشكل دوري (والذي يمكن أن يساهم بشكل مفيد في المراقبة السنوية للمقررات الدراسية)، إلا أنه لا توجد آلية نظامية يمكن من خلالها إدخال مخرجات هذه الإستبانات في المنعكسات السنوية الأشمل حول فاعلية هذه المقررات الدراسية، بما يتضمن ردود فعل الطاقم التدريسي نفسه، واستخدام بيانات الطلاب كمؤشرات أداء رئيسية.

لاحظت اللجنة بانه لا توجد حالياً سياسة أو إجراءات للمراجعة الدورية (بما يتضمن احتمال إعادة الموافقة) للبرامج. خلال المقابلات مع لجنة ضمان الجودة، تلقت اللجنة التأكيد على أن الجامعة لم تأخذ بعين الاعتبار استخدام المراجعة الدورية كوسيلة للاستمرار في انعكاس المعايير الأكاديمية والمحافظة عليها.

توصية رقم (18)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تتخذ جامعة المملكة، من أجل الضمان والمحافظة على المعايير الأكاديمية لشهاداتها، خطوات من أجل تطوير وتطبيق سياسات مناسبة، وطرق وإجراءات لمراقبة ومراجعة البرامج والمقررات الدراسية.

فيما يتعلق بالممارسات الأكاديمية غير العادلة، قدمت الجامعة دليلاً داعم سياسة الانتحالً، والتي وُضعت من أجل تعريف الأمانة الأكاديمية، الخداع الأكاديمي، الانتحال والغش. على كل حال، وجدت اللجنة أن هذه السياسة منتحلة من جامعة أخرى. كان من الواضح بالنسبة للجنة أنه لا توجد سياسة رسمية على مستوى الجامعة للممارسات الأكاديمية غير العادلة. تشير الردود المأخوذة من أعضاء هيئة التدريس إلى أن السياسات والممارسات (مثال، العقوبات) تختلف بين الكليات. بشكل مشابه لم يكن من الواضح بالنسبة للجنة أن هناك إرشادات منشورة خاصة بالمؤسسة التعليمية تُعطى للطلاب وتتعلق بالممارسة الأكاديمية الجيدة والعقوبات الخاصة بالممارسة غير العادلة.

فيما يتعلق بإنتاج التقارير الأكاديمية، سمعت اللجنة أن لدى جامعة المملكة نظام إدارة معلومات جديد ولكنه لم يستعمل حتى الآن في عمل التقارير. تعتبر اللجنة أن تقديم مثل هذه البيانات الكمية (مثال: توزيع العلامات ومعدلات البقاء) سوف يكون ذو فائدة كبيرة في تقييم أداء البرنامج وفي تحديد الطلاب المعرضين لخطر الفشل الأكاديمي حيث يمكن عندئذ التدخل في الوقت المناسب.

تأكيد رقم (2)

تؤكد وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي على خطط جامعة المملكة الخاصة بتطبيق نظام إدارة المعلومات لتقديم التقارير الأكاديمية.

7. مساندة الطلبة

يقدّم تقرير التقييم الذاتي معلومات قليلة جداً عن الخدمات الإدارية وخدمات دعم الطلاب. لم تُعطى أية معلومات للجنة حول نظام السجل الأكاديمي أو حول رضا الطلاب عن الإدارة، كما لم يتم تزويد اللجنة بالمعلومات التي تفيد بوجود المزيد من السجلات الإدارية الرسمية والسجلات الأكاديمية قيد الإعداد. ولقد علمت اللجنة خلال جولتها التفقدية في مرافق الجامعة بأنه تم استحداث نظام إدارة معلومات محدث (ونظام فرعي للقبول والتسجيل) خلال عام 2009-2010، والذي سيحسن من عملية تسجيل الطلاب ويمّكن من إعداد التقارير للعديد من الجهات والاحتياجات. خلال لقاءاتهم مع اللجنة، عبر الطلاب عن رضاهم عن تقديم نظام التسجيل عبر الانترنت، والذي عزز كثيراً من عملية التسجيل.

هناك عدد من النشاطات متوفر لدى الطلاب، مثل مخابر التعلم، التدريس، وإمكانية التواصل مع أعضاء هيئة التدريس؛ إنها تتضمن: إمكانية استخدام مخابر التعلم من أجل اكتساب المهارات في الرياضيات واللغة الانجليزية، تدريس المجموعات الصغيرة، وساعتان من التواصل مع المحاضرين في الأسبوع. كما علمت اللجنة كذلك في مقابلاتها مع الهيئة الأكاديمية بأنه يتم تعيين مرشد أكاديمي لكل طالب إلا أن اللجنة لم تتمكن من معرفة طبيعة دور المرشد الأكاديمي. وعليه فإن اللجنة تحث المؤسسة التعليمية على توضيح هذا الأمر والتأكد أن كل من المرشدين والطلاب مدركين للأدوار والمسؤوليات التي يتحملها كل طرف.

تقدم المؤسسة التعليمية الدعم للطلاب الذين يواجهون الصعوبات الأكاديمية على شكل مجموعات تدريسية حرة، وكذلك من خلال تخصيص ساعات لمراجعة المدرسين لمساعدة أولئك الطلاب. على كل حال، لم تطبق جامعة المملكة حتى الآن آليات رسمية من أجل تحديد الطلاب الذين أداؤهم أقل من المستوى المقبول والذين هم عرضة لخطر الفشل الأكاديمي. لقد تُرك الأمر للطلاب لتحديد مكامن الضعف لديهم وترتيب الأمر مع محاضريهم للتغلب على هذا الضعف. تطلب اللجنة من جامعة المملكة أن تعالج هذه القضية الحيوية من خلال تطوير وتطبيق آليات دعم لمساعدة الطلاب الذين هم عرضة لخطر الفشل الأكاديمي.

توصية رقم (19)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة المملكة بتطوير وتطبيق السياسات والآليات التي تمكنها من تحديد ودعم الطلاب المعرضين لخطر الفشل الأكاديمي والتأكد من أنها مطبقة بشكل متناسق في كل الكليات.

تزود الجامعة كل الطلاب بكتيب الطالب والذي يتضمن معلومات حول التسجيل، ارشادات التقييم، وتصميم المنهج الدراسي وهذا الكتيب متوفر في صفحة الجامعة على الانترنت أيضاً. ولقد تم إخبار اللجنة أن المعلومات الإدارية ذات الصلة (مثال: مواعيد الامتحانات، تغيير مواعيد المحاضرات) يتم التواصل بها مع الطلاب من خلال خدمة الرسائل القصيرة. سمعت اللجنة خلال المقابلات مع كل من المدرسين والطلاب أن هذه لا تعتبر وسيلة تواصل يمكن الاعتماد عليها. لذا فإن اللجنة تشجع الجامعة على استكشاف طرق نقل معلومات أخرى. ولقد علمت اللجنة عن خطة الجامعة المستقبلية لتأسيس خدمة تبادل البريد الالكتروني وترى اللجنة بأن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح نحو التواصل مع الطلاب.

خلال الزيارة الميدانية، وجدت اللجنة أن تسهيلات دعم الطلاب بدائية، وغير رسمية بشكل كبير. على الرغم من أنه من المتوقع بناء عيادة صحية جديدة ضمن الحرم الجامعي المخطط الجديد، فإن الخدمات الصحية الحالية تغطي فقط بعض الأمور، مثل الأمن الأساسي، الخدمة الطبية الأولية واختبار أنفلونزا الخنازير. كذلك فإن خدمة الاستشارات المهنية للطلاب غير مؤسّسة بشكل جيد. كما علمت اللجنة أن رئيس نشاطات الطلاب يقدم الاستشارة الأساسية والنصح للطلاب، بشكل غير رسمي، على الرغم من أنه لم يتلقى أي تدريب أو دعم في هذا المجال. والجدير بالإشارة بأنه لا توجد حالياً أية موظفات ضمن الطاقم التدريسي لتقديم الاستشارة والنصح للطالبات. لذا فإن اللجنة تحث الجامعة بقوة على تطوير طرق لتقديم الاستشارة للطلاب وتقديم العناية الصحية والتخطيط المهني.

توصية رقم (20)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة المملكة بتأمين خدمات الإرشاد، والرعاية الصحية والإستشارات المهنية للطلاب.

إن رئيس نشاطات الطلاب مسؤول عن بعض النشاطات مثل تأمين دعم عمل مجلس الطلاب، وتتضمن مهام المجلس تنظيم انتخابات مجلس الطلاب، ومساعدتهم على تخطيط نشاطاتهم كما يتعامل رئيس نشاطات الطلاب مع الطلبات المالية لمجلس الطلاب. صرحت الجامعة أن النشاط الرئيسي لمجلس الطلاب هو في المجالات الاجتماعية، الثقافية والترفيهية للطلاب كما عبّر الطلاب الذين قابلتهم اللجنة عن رضاهم عن النشاطات التي يقوم بها مجلس الطلاب وتقديمه لمختلف الفعاليات الاجتماعية. ولقد وجدت اللجنة، خلال مقابلة الطلاب، أن المجتمع الطلابي مساند بشكل عام للعمل الذي يقوم به المجلس.
يذكر تقرير التقييم الذاتي بأن مجلس الطلبة يعمل كحلقة وصل متينة بين الطلاب والإدارة العليا، إلا أن اللجنة علمت من خلال المقابلات بأنه لا يوجد تمثيل للطلاب في اللجان الرئيسية ضمن الجامعة. ترى اللجنة هذا الأمر على أنه عائق شديد حيث أنه يمنع أخذ احتياجات الطلاب ووجهات نظرهم بعين الاعتبار خلال عملية اتخاذ القرارات بشكل رسمي.

توصية رقم (21)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة المملكة بإجراءات باتجاه إشراك الطلاب في عمليات اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسة التعليمية من خلال مشاركتهم باللجان المناسبة.

8. الموارد البشرية

سمعت اللجنة بشكل مستمر عن الصعوبات في تعيين والاحتفاظ بالكادر الأكاديمي. تمتلك جامعة المملكة بيانات جيدة عن طاقم الموظفين وهي تغطي الموظفين الأكاديميين والموظفين الذين يعملون بدوام كامل، بما يتضمن معلومات حول مستوى المؤهلات، والموظفين الجوهريين الأكاديميين والإداريين. كما تمتلك الجامعة سجلات حول عدد الموظفين الذين عملوا في الجامعة ثم تركوا، ونسب الموظفين إلى الطلاب، ومؤهلات الموظفين. وتبين هذه السجلات بأن أكثر من 80% من أعضاء هيئة التدريس حاصلين على درجة الدكتوراه، وهو أمر إيجابي، كما تبين بإن المتوسط الإجمالي لنسبة عدد الطلاب إلى الموظفين هو 22 إلى 1 مما يتماشى مع تعليمات مجلس التعليم العالي. لم تجد اللجنة، على أية حال، أي دليل على أن هذه المعلومات تستخدم من قبل الإدارة العليا من أجل التخطيط بحيث تتم معالجة قضايا التوظيف وقضايا الاحتفاظ بكادر الموظفين.

علمت اللجنة بأنه يتم تعيين الموظفين الذين يعملون بدوام جزئي، والذين يشكلون 41% من عدد الموظفين الأكاديميين، على أساس عقود مرتبطة بالفصل الدراسي. خلال المقابلات مع المحاضرين الذين يعملون بدوام جزئي، كان واضحاً أنهم راضون عن ظروف العمل وإلتزام المؤسسة التعليمية تجاههم. على الرغم من أنهم لا يمتلكون المكاتب الخاصة بهم، أكدوا أن لديهم إمكانية الوصول إلى مصادر المؤسسة التعليمية، الأمر الذي يمكّنهم من تنفيذ أعمالهم الأكاديمية. سمعت اللجنة أيضاً أن روؤساء الأقسام ذوو الصلة وزملائهم يزودونهم بالمعلومات المطلوبة ويبقونهم على اطلاع على مجريات الأمور.

يشير تقرير التقييم الذاتي إلى سياسة الجامعة بخصوص إدارة الموارد البشرية وخطة إدارة القوى العاملة حيث تم تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالمصادر البشرية ضمن التعليمات الداخلية، والتي تتعلق بشكل رئيسي ببنود وشروط التوظيف كما تم تقديم سياسة الموارد البشرية ولكنها ترتبط فقط بالعمليات ولا تعالج المواضيع التي تغطيها عادة هذه السياسة، مثل معايير اختيار الفئات المختلفة من الموظفين ومعايير الترقية الوظيفية. إضافة الى ذلك، فإن المعلومات المقدمة لا تبدو وكأنها تنطبق على الموظفين الذي يعملون بدوام جزئي.

توصية رقم (22)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تطور جامعة المملكة وبشكل عاجل سياسة موارد بشرية كجزء من خطة إدارة الموارد البشرية الشاملة لكل الموظفين من أجل دعم التوظيف والاحتفاظ بالموظفين المناسبين والمؤهلين.

لقد أُبلغت اللجنة خلال مقابلاتها مع الموظفين أن تعيين أعضاء هيئة التدريس يبدأ من خلال الإعلانات في الصحف الإقليمية ومن ثم تُرسل السير الذاتية للمرشحين إلى قسم الموارد البشرية في الكلية ذات الصلة من أجل إجراء المقابلات بعد أن تتم الموافقة نهائياً على المرشحين المختارين من قبل رئيس الجامعة. تم تقديم السير الذاتية لأعضاء الهيئة التدريسية ضمن الوثائق الداعمة التي يستخدمها تقرير التقييم الذاتي وقد أظهرت بشكل عام أن اعضاء هيئة التدريس مؤهلين بشكل وافٍ ضمن مجالات اختصاصهم، كما أظهرت المقابلات مع أعضاء الهيئة التدريسية أنه تم تعيينهم بعقود مدتها 1–2 سنة قابلة للتجديد. إن من دواعي قلق لجنة المراجعة كون مثل هذه العقود عائقاً لاستقرار وديمومة الكادر الأكاديمي الرئيسي. لذا فإنه يتطلب من جامعة المملكة أن تعيد تقييم سياستها في عرض العقود ذات المدى القصير لتسمح للكادر الأكاديمي بالمساهمة في العملية التدريسية على المدى الطويل، بما ينسجم مع قيم هذه المؤسسة التعليمية بإرضاء موظفيها بحيث يصبحون فخورين بكونهم أعضاء في الجامعة.

توصية رقم (23)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم جامعة المملكة بإعادة تقييمها لسياسة التوظيف لتسمح باستخدام العقود طويلة الأمد، وبالتالي التأكد من ديمومة الكادر الأكاديمي الرئيسي لديها.

تصف المادة 15 من التعليمات الداخلية، الفقرة 2 و3 أن تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس يتم سنوياً من خلال المشرف المباشر وتم تضمين نسخة من نموذج التقييم. من خلال الإطلاع على النموذج اتضح للجنة أنه نوعي ويركز على النشاطات في مجال الأبحاث التي يقوم بها الكادر

الأكاديمي، ومساهمته في نشاطات الجامعة ونشاطات خدمة المجتمع أكثر مما يركز على المسؤوليات الملقاة على عاتقه، على وجه الخصوص التعليم والتعلم، والتي تعتبر المهمة الأساسية. علمت اللجنة أن معظم الموظفين الأكاديميين لم يتم تقييم أدائهم. كذلك ليس هناك مؤشر على أن نظام تقييم الأداء يضم مصادر أخرى للمعلومات تتعلق بأداء الموظفين، مثل ملاحظات وتعليقات الطلاب والأداء التعليمي.

توصية رقم (24)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تطور جامعة المملكة وتطبق نظام شامل لتقييم أداء الموظفين جميعاً بشكل سنوي.

كذلك فإن اللجنة مهتمة بموضوع النقص في عملية التهيئة الرسمية للموظفين الجدد. لقد أشارت جامعة المملكة إلى أن قسم الموارد البشرية يتابع القضايا القانونية للموظفين الجدد ويقدم لهم وصف لأعمالهم ونسخة من التعليمات الداخلية. لم تجد اللجنة أية أدلة على أنه قد تم تقديم المعلومات التي تتعلق بمتطلبات العمل للموظفين الجدد، ولا القضايا التي تتعلق بأمكنة العمل المحلية ولا ظروف العمل. ترى اللجنة بأن الحاجة لوجود مثل هذا النظام الرسمي ستصبح أكثر إلحاحاً مع نمو المؤسسة التعليمية وزيادة أعداد الموظفين الجدد.

توصية رقم (25)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تجعل جامعة المملكة عملية أقلمة أعضاء الهيئة التدريسية الجدد رسمية وأن توسعها وأن تُشرك كل من قسم الموارد البشرية والأقسام ذات الصلة فيها.

وجدت اللجنة أن هناك فجوة معينة في توجه الجامعة لموضوع الموارد البشرية وهي أنها تفتقر إلى برامج تطوير الموظفين من أجل تحسين قدراتهم وإنتاجيتهم. صرحت المؤسسة التعليمية أن لدى جامعة المملكة توجه نظامي من أجل تطوير كادر الموظفين وهي تقدم الفرص لكل الموظفين

ليبقوا على إطلاع دائم على مجريات الأمور. سمعت اللجنة أن قسم التدريب والتطوير، والذي تأسس السنة الماضية، قد بادر بعملية من أجل تطوير أعضاء الكادر الإداري حيث كان بإمكانهم أن يحضروا برامج تدريب محددة بالاعتماد على توصيات رؤساء القسم.
في هذا الخصوص، قدمت جامعة المملكة الدليل على أن 15 من أعضاء الكادر الإداري قد حضروا ورشات عمل تدريبية في برامج الإكسل والفوتوشوب ولكن لم يكن بمقدور الجامعة أن تزود اللجنة بمعلومات حول تقييم ورش العمل التدريبية هذه أو تطبيق مخرجات مثل هذا التقييم. كذلك تم إخبار اللجنة أن قسم التدريب والتطوير بصدد تطويراستبانة لتحديد احتياجات تطوير الكادر الأكاديمي ولكن هذا الأمر لم يطبق بعد. خلال المقابلات مع الأكاديميين، سمعت اللجنة أن الجامعة تشجع الباحثين على حضور المؤتمرات في الخارج، وبشكل خاص إذا كانوا سيقدمون دراسات أو قضايا تتعلق بشكل مباشر بالمجتمع البحريني، على كل حال، استفاد عدد قليل جداً من أعضاء هيئة التدريس من هذه الفرصة. أيضاً، لم يتم تخصيص ميزانية محددة لفعاليات تطوير كادر الموظفين. وعليه فإن اللجنة تؤكد على ضرورة ربط تطوير الموظفين مع احتياجاتهم، كما تم تحديدها في تقييم الأداء، وكذلك ربطها مع الأهداف الإستراتيجية للجامعة.

توصية رقم (26)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تطور جامعة المملكة وتطبق مقاربة نظامية لتطوير الموظفين والتي يبدأ تأسيسها من خلال تأمين ميزانية مستقلة لتطوير الموظفين.

بينما يكون عبء العمل التدريسي العادي للموظفين الأكاديميين هو 5 مقررات دراسية في الفصل الدراسي الواحد لحملة شهادة الدكتوراه و6 مقررات لحملة شهادة الماجستير، وجدت اللجنة أن معظم الموظفين الأكاديميين، الذين تحدثت معهم، يدرسون 5 + 2 مقرر دراسي في كل فصل دراسي. بذلك تستخدم الجامعة تعليمات مجلس التعليم العالي من حيث الحد الأقصى للأعباء التدريسية للموظفين الأكاديميين كقاعدة عامة، وهو عبارة عن تفسير غير ملائم لهذه التعليمات. ولقد تبين للجنة بأن ليست هناك قواعد لتخفيض العبء التدريسي عن الموظفين الأكاديميين، الذين يشغلون مناصب إدارية عليا، وعند الأخذ بعين الاعتبار العبء التدريسي الكبير، بما يتضمن

الوقت الذي يقدمه الموظفون الأكاديميون، مثل دعم الطلاب، المهام الإدارية والمهام الإدارية العالية، نجد أن الموظفين الأكاديميين، الذين يعملون بدوام كامل، لديهم وقت ضيق لتنفيذ أبحاثهم، والبقاء على إطلاع كامل على مجال عملهم، أو المشاركة في أية برامج تطوير. إن اللجنة في غاية القلق كون الوضع الحالي يؤثر بشكل سلبي على نوعية التعليم وبالتالي على قدرة جامعة المملكة على تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية وهو ما يشكل خطر أكاديمي على المؤسسة التعليمية.

توصية رقم (27)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تراجع جامعة المملكة سياسة تخصيص الأعباء التدريسية بحيث تدعم بشكل فعال الأهداف الإستراتيجية للجامعة وتدعم الموظفين الأكاديميين في أداء مسؤولياتهم.

9. البنية التحتية: المكتبة وتقنية المعلومات والاتصالات والمصادر المادية

هناك قضية ملحة على جامعة المملكة ألا وهي الحرم الجامعي والمصادر المادية. تستأجر جامعة المملكة حالياً طابقين في بناء تجاري محدود المساحة مما يؤدي للازدحام وعلى وجه الخصوص، في فترات بعد الظهر والمساء، الأمر الذي يحد من قابلية الجامعة على النمو وقدرتها على استقطاب طلبة جدد. تمتلك الجامعة بعض التسهيلات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي أيضاً محدودة بسبب ضيق المساحة. في ضوء ما سبق، فإن اللجنة ترى أن البنية التحتية المادية الحالية يمكن أن تشكل خطر حقيقي على صحة وسلامة الموظفين والطلاب، وأن على الجامعة أن تقوم باتخاذ إجراءات فورية لتقليل هذه الأخطار. لدى الجامعة نية طويلة الأمد لبناء حرم جامعي جديد في مدينة حمد ولقد طورت الخطط الداعمة لهذا المشروع الا أن هذه الخطط واجهت العديد من الصعوبات القانونية والمالية والتي لم تُحل حتى الآن ولذا يبدو أنه لا يوجد حل قصير الأمد لمحدودية البنية التحتية المادية.

توصية رقم (28)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تحد جامعة المملكة من تسجيل الطلاب فيها بحيث يقتصر على العدد الذي تستطيع الجامعة استيعابه في الموقع الحالي بشكل منطقي وأن تجد حلاً مؤقتاً لتقديم مكان مناسب لحين بناء الحرم الجامعي الجديد.

تحتفظ الجامعة بسجل لتجهيزاتها المادية وتم تقديم الدليل للجنة على أن جامعة المملكة تلتزم بالحد الأدنى من متطلبات الصحة والسلامة في مملكة البحرين. على كل حال، لم تطور الجامعة سياساتها وعملياتها الداخلية الخاصة بها المتعلقة بالصحة والسلامة، وعليه تحث اللجنة بقوة المؤسسة التعليمية على أن تفعل ذلك.

توصية رقم (29)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تطور جامعة المملكة وتطبق سياسات تتأكد من خلالها من تحقيق الصحة والسلامة لموظفيها وطلابها.

تمتلك جامعة المملكة مكتبة صغيرة بسبب محدودية المساحة للحرم الجامعي حيث تستطيع منطقة القراءة المخصصة أن تستوعب 23 طالباً كحد أقصى وسبعة أجهزة حاسوب لاستعمال الطلاب. لنفس السبب، لدى المكتبة عدد قليل من الكتب، على كل حال، تعوض الجامعة إلى حد ما هذا العدد المحدود بتقديم بيانات الكترونية غنية حيث تشترك المكتبة مع Proquest ومع Futures من جامعة المنصورة في مصر كذلك مع موسوعة الحقوق التي تحتوي على ما يزيد عن 4000 مرجع. ولقد تم إعلام لجنة المراجعة خلال المقابلات مع الموظفين والطلاب الذين يستخدمون المكتبة بأنهم تلقوا تعريف عن طريقة استخدام هذه المصادر الالكترونية في بداية كل فصل دراسي.

قامت المكتبة مؤخراً بعدد من المبادرات لتقوية نوعية خدماتها حيث أعدت خطط للفترة 2010-2016، كما قامت بعمل مقايسة مع عدد من الجامعات في الولايات المتحدة. ليس من الواضح بالنسبة للجنة لماذا تم اختيار تلك الجامعات للمقايسة وليست هناك مراجع للأهداف التي تسعى

جامعة المملكة لتحقيقها. على كل حال، تشجع اللجنة الجامعة على الاستفادة من تلك المقايسات لتحسين نوعية ما تقدمه المكتبة.

في بداية لعام 2010، قامت جامعة المملكة باعداد استبانة لمستخدمي المكتبة أكثر منه لكامل الهيئة الطلابية وكان معدل التجاوب 5% فقط، الأمر الذي يطرح تساؤل حول مصداقية نتائج هذه الاستبانة. بالإضافة إلى ذلك فإن الطريقة التي طُبقت بها الاستبانة تحتوي على عدد من النواقص وتحتاج للمراجعة بحيث توفرمعلومات يمكن الاعتماد عليها. على أية حال، تعتبر هذه المبادرات هي الخطوات الأولى المهمة في ضمان جودة المكتبة. كما تحتاج جامعة المملكة لأن تكثّف جهودها في تحقيق المعايير المناسبة للممارسة الجيدة في مكتبتها، على وجه الأهمية، تطوير الخطة الإستراتيجية للمكتبة مع وجود أهداف محددة واضحة ومؤشرات على الأداء وميزانية مخصصة.

خلال الزيارة الميدانية، شرح المسؤولون عن المكتبة أن الحصول على الكتب الجديدة والمراجع يتم بناءً على اقتراحات الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية كما أنه يعتمد على احتياجات المقررات الدراسية، حيث يتم إعداد قائمة بأسماء الكتب المطلوبة من قبل المسؤولين عن المكتبة وترسل إلى العمداء من أجل الموافقة عليها. تطلب اللجنة من جامعة المملكة أن تتبنى طريقة استحواذ كتب أكثر رسمية وأن تخصص ميزانية لاستحواذ الكتب للمكتبة فقط.

توصية رقم (30)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تطور جامعة المملكة وتطبق خطة إستراتيجية وعملياتية للمكتبة، يكون لها أهداف، وأن تحدد مؤشرات الأداء الرئيسية واحتياجات الميزانية.

يتوفر مختبران للحواسيب لاستخدام الطلاب عندما لا يكونان مستخدمين من أجل التدريس، والذي يكون غالباً في وقت متأخر من بعد الظهر والمساء. عند الأخذ بعين الاعتبار لعمل معظم الطلاب، فإن هذه هي الأوقات التي يحتاج فيها الطلاب إلى استخدام مختبرات الحواسب. كما لاحظت اللجنة خلال الجولة الميدانية توفر تغطية حرة من شبكة Wi-Fi للطلاب، والتي علمت اللجنة أن معظم الطلاب يستخدمونها. كما علمت اللجنة بأن البريد الالكتروني يُستخدم عادة

للتواصل مع الطلاب، إلا أن الجامعة لم توفر بعد حسابات للطلاب على البريد الالكتروني للجامعة.

من خلال الجولة على مرافق الجامعة، كان من الواضح بالنسبة للجنة أن المصادر المادية محدودة ولا تدعم بشكل وافٍ تقديم البرامج الأكاديمية. هناك مختبرات محدودة لطلاب الهندسة وغرف صغيرة لعمل طلاب المشاريع أو عمل المجموعات. كما أُبلغت اللجنة بأن أجهزة العرض والحواسب المحمولة تتوفر للموظفين فقط حين طلبها، ويمتلك الموظفون الذين يعملون بدوام كامل عناوين بريد الكتروني خاصة بهم على بريد جامعة المملكة، إلا أن هذا الأمر الأخير لا ينطبق على الموظفين الذين يعملون بدوام جزئي. بالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر أية مساحات مكتبية للموظفين الذين يعملون بدوام جزئي عندما يكونون داخل الجامعة. ولقد استنتجت اللجنة، فيما يخص توفير مصادر التعليم، بأن جامعة المملكة تعتمد على بناء الحرم الجامعي الجديد بدلاً من محاولة معالجة هذه الاحتياجات على المدى القصير.

توصية رقم (31)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تطبق جامعة المملكة مقاربة إيجابية للتأكد من إمكانية التوفير المستدام للمصادر المادية المناسبة والكافية من أجل التعليم والتعلم.

لا يتضمن تقرير التقييم الذاتي معلومات حول مصادر تقنية المعلومات والاتصالات. تم تقديم بعض المعلومات عن قواعد إدارة تقنية المعلومات والاتصالات ومسؤولياتها، إلا أن اللجنة لاحظت عدم وجود خطة لاستعادة المعلومات والاتصالات في حالة الكوارث ولا أية خطط للصيانة. أبلغت اللجنة عن وجود بعض المقايسة لخدمات تقنية المعلومات والاتصالات ولكن ليس للعاملين فيها، كما سمعت عن قيام مركز الحواسب بعمل استبانة حول بعض الخدمات التخصصية للمركز. عند طلب هذه الإستبانة، قُدمت للجنة مسودة إستراتيجية تقنية المعلومات للأعوام 2007 – 2010. خلال المقابلات مع الموظفين الرئيسين في المركز، علمت اللجنة أنه لم يتم تطبيق مسودة الإستراتيجية بعد وأن خطة العمل لتحديد أولويات مركز الحواسب سوف تطبق في الفترة 2009 – 2010. بحسب هذه الخطة، فإن الجامعة سوف تقوم بعدد من المبادرات الإيجابية من أجل الاستحواذ على وتحديث أنظمة تقنية المعلومات. ولقد لاحظت اللجنة على وجه الخصوص

النسخة الجديدة من نظام إدارة المعلومات، الذي استحدث في يناير 2010 والذي يتضمن العديد من الإمكانيات؛ كما علمت اللجنة بأن هناك خطط من أجل تقديم المزيد من النظم في المستقبل، مثل نظام إدارة التعلم الالكتروني ونظام إدارة سير العمل.

توصية رقم (32)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تتأكد جامعة المملكة من تطوير المبادرات الحالية الخاصة بالحواسب/ تقنية المعلومات ضمن الخطة الإستراتيجية الرئيسية للجامعة من أجل دعم أهداف الجامعة وغاياتها بفعالية.

10. الأبحاث

أشارت جامعة المملكة إلى التزامها بالأبحاث في رسالتها "التميز في البحث العلمي من أجل التطوير المستدام للمجتمع"، وفي أهدافها المؤسسية "أن تكون مؤسسة أبحاث تساهم في تطوير العلوم في مجتمعها، وفي منطقتها وفي العالم". على عكس ذلك، لم يقدم تقرير التقييم الذاتي أية معلومات تتعلق بإستراتيجية جامعة المملكة في مجال الأبحاث أو السياسات المتبعة في تنفيذ الأبحاث. تم تأكيد هذا الأمر خلال المقابلات مع الأكاديميين الذين صرحوا أنهم غير مدركين لوجود أية خطط لإدارة الأبحاث أو سياسات تتعلق بتنفيذ مشاريع الأبحاث. بالإضافة إلى ذلك، فإنه عند تحليل جامعة المملكة لنقاط الضعف ومكامن القوة، حددت "نقص المشاركة في نشاطات الأبحاث الهامة" على أنه واحد من نقاط الضعف الأساسية، ومع ذلك لم يحدد تقرير التقييم الذاتي أية إجراءات فعالة يمكن أن تتخذ من قبل جامعة المملكة للتغلب على هذا الضعف. أيضاً، لم تسمع اللجنة عن أي من تلك الخطط أثناء مقابلاتها مع الموظفين الرئيسين.

توصية رقم (33)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تطور جامعة المملكة وتطبق خطة إستراتيجية مستدامة مع مؤشرات أداء رئيسية وأن تستهدف دعم الأبحاث وتراقب النتائج، بالتزامن مع تقديم السياسات والعمليات من أجل ضمان التنفيذ الأخلاقي والفعال للأبحاث والذي يمنع بشكل صارم الانتحال والغش الأكاديمي.

خلال المقابلات مع الأكاديميين، أصبح من الواضح بالنسبة للجنة أن الأبحاث في جامعة المملكة هي مبدئياً نشاط فردي يبادر به أعضاء الهيئة التدريسية الذين يقومون بالأبحاث إما بشكل منفرد أو بالتعاون مع زملائهم في جامعات أخرى. كان من دواعي سعادة اللجنة أن تلاحظ أن جامعة المملكة تشجع وتدعم بعض الأبحاث العملية التي تستهدف القضايا التي تتعلق بشكل مباشر بالمجتمع، وعليه فإن اللجنة تدعم هذا التوجه وتشجع جامعة المملكة على الاستثمار في هذه المبادرات كوسيلة للحصول على التمويل والمنح الخارجية للأبحاث.

تشير المعلومات المقدمة من جامعة المملكة بخصوص نشاطات أعضاء الهيئة التدريسية في مجال الأبحاث إلى محدودية النتائج، وهي تتكون بشكل رئيسي من منشورات المؤتمرات خلال الأعوام 2005 – 2008. تم تقديم قائمة بمنشورات أعضاء الهيئة الأكاديمية لكليتين فقط، كلية علوم الأعمال والموارد المالية، والتي تمتلك 15 نشرة للفترة من 2006 – 2009، وكلية الحاسوب وتقنية المعلومات، والتي تمتلك 13 نشرة للفترة من 2004 – 2007. عند تفحص هذه المنشورات بعناية، وجدت اللجنة بعض حالات الغش الأكاديمي (التضمين غير الملائم للمؤلفين) وذلك في منشورات كلية علوم الأعمال والموارد المالية. ترى اللجنة هذه الممارسة على أنها تهديد خطير للأمانة الفكرية والأكاديمية للجامعة، والتي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على سمعتها وسمعة الهيئة الأكاديمية. تطلب اللجنة من المؤسسة التعليمية أن تتخذ خطوات للتأكد من توقف هذه الممارسة حيث أن الاستمرار في هذه الممارسات سوف يعرض المؤسسة التعليمية إلى مخاطرة كبيرة من الناحية الأكاديمية وناحية السمعة.

خلال المقابلات مع الإدارة العليا ومع الأكاديميين، تم إعلام اللجنة بشكل متكرر عن الدعم المادي الذي تقدمه الجامعة لأعضاء الهيئة التدريسية لحضور المؤتمرات الإقليمية والدولية، بشرط أن يشاركوا بتقديم أبحاث عملية. بينما تقر اللجنة بأهمية المشاركة بالمؤتمرات من قبل أعضاء الهيئة

التدريسية، المطلوب من جامعة المملكة أن تعتبر أن حضور المؤتمرات هو جزء من خطة الأبحاث الرئيسية، حيث تدعم هذه المؤتمرات مجالات الأبحاث المحددة ذات الأهمية للجامعة.

تأكيد رقم (3)

تؤكد وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي على دعم جامعة المملكة لمشاركة أعضاء الهيئة الأكاديمية بالأبحاث في المؤتمرات.

يذكر تقرير التقييم الذاتي أن جامعة المملكة قد خصصت 3% من ميزانيتها للسنة الأكاديمية 2009–2010 لنشاطات الأبحاث والتطوير كجزء من التزامها بتعليمات ترخيص مجلس التعليم العالي. خلال المقابلات علمت اللجنة أنه لم يتم إنفاق أية مصاريف كبيرة من تلك الميزانية المخصصة، فيما عدا مبالغ بسيطة لتغطية مصاريف حضور المؤتمرات لعدد قليل من أعضاء الهيئة التدريسية، وللممتحنين الخارجيين، وكذلك لتغطية كلفة طباعة الكتب. تطلب اللجنة من الجامعة أن تستخدم ميزانية الأبحاث والتطوير كمحفز لعمل المزيد من مبادرات الأبحاث ولتحقيق الأهداف المؤسسية التي تتعلق بمهمة الأبحاث. من الأمور ذات الأهمية الخاصة، تزويد أعضاء الهيئة التدريسية بالدعم المطلوب والمصادر وذلك بما يتعلق بالمختبرات المزودة جيداً بالتجهيزات وبمساعدي الأبحاث المؤهلين.

توصية رقم (34)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تخصص جامعة المملكة تمويل سنوي كافي لدعم تطوير البنية التحتية للأبحاث ونظام إدارة أبحاث فعال من أجل تأمين البيئة التي تسهل المبادرة بنشاطات الأبحاث.

كما تم الإشارة إليه سابقاً في التقرير، فإن اللجنة تؤكد على ضرورة أن تقوم جامعة المملكة بإعادة النظر في أعباء الهيئة الأكاديمية التعليمية، لتسمح لهم بالمزيد من الوقت لتنفيذ مشاريع أبحاثهم.

بالإضافة إلى ذلك، يتوجب على الجامعة أن تدرج نشاطات أبحاث أعضاء الهيئة التدريسية ضمن عملية تقييم الأداء السنوية وضمن معايير الترقية.

تقدّم الجامعة أربع برامج على مستوى الماجستير: الماجستير في إدارة الأعمال، الماجستير في تقنية المعلومات، الماجستير في الهندسة المعمارية، والماجستير في الحقوق. فيما عدا ماجستير إدارة الأعمال، تضم مناهج الماجستير الأخرى أطروحات بحث جامعية مساوية لتسع ساعات دراسية معتمدة (في ماجستير الهندسة المعمارية وماجستير الحقوق) أو 12 ساعة دراسية معتمدة (ماجستير تقنية المعلومات)، لا يمكن اعتبار أي من درجات الماجستير هذه درجات في البحث. لا توجد أية برامج لنيل شهادة الدكتوراه تقدمها جامعة المملكة.

يذكر تقرير التقييم الذاتي أن الجامعة تقدم بعض الدعم والمتابعة الطلاب الدراسات العليا وتوفر الإرشادات لعملية الإشراف على أبحاثهم. ولقد سمعت اللجنة خلال مقابلاتها مع طلبة الدراسات العليا عن رضاهم عن الدعم الذي يتلقونه من المؤسسة التعليمية وعن تقديرهم بشكل خاص للبيئة الدراسية وسهولة التواصل مع الأساتذة المشرفين عليهم.

خلال المقابلات، أشار الطلاب إلى أنه لم يتم تخصيص أماكن عمل أو مكاتب خاصة بهم، وأنهم يلتقون مع المشرفين في الكافيتريا أو المكتبة أو في مكاتب الهيئة التدريسية. إن اللجنة تؤكد على ضرورة أن تقوم جامعة المملكة بتحسين المصادر المادية المتوفرة لطلاب الدراسات العليا، وتوفير المختبرات، وأماكن الدراسة، والغرف ذات الاستخدامات المتعددة. كما تشجع اللجنة أيضاً جامعة المملكة على أن تقدم للطلاب دورات وورشات عمل في أساليب البحث، الكتابة التقنية، والتنفيذ الأخلاقي للأبحاث، والتي سوف تجهزهم للقيام بأبحاث التخرج.

توصية رقم (35)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقدم جامعة المملكة الدعم الفعال لطلاب الدراسات العليا لضمان جودة مخرجات البرنامج وذلك فيما يتعلق بإجراء الأبحاث وتوفير الإشراف الكافي، وإمكانية الحصول على المصادر المطلوبة.

11. مشاركة المجتمع

تمت الإشارة إلى التزام جامعة المملكة بمشاركة المجتمع في كل من العبارات التي وردت في رسالتها "لتعزيز التطور الاقتصادي وإنتاجية الإنسان طويلة الأمد في مملكة البحرين" وفي رؤيتها " لتأخذ دورها في تطوير مملكة البحرين على وجه الخصوص، ومنطقة الخليج بشكل عام". يقدم تقرير التقييم الذاتي أيضاً أمثلة على مشاركة الجامعة في مجتمعاتها المحلية والإقليمية، والتي تتضمن برامج التدريب العملي، مشاريع الأبحاث، وورشات العمل المنظمة بالتعاون مع المعاهد التعليمية، والمجتمعات المحلية، والهيئات الحكومية. على كل حال، لم تجد اللجنة خلال الزيارة الميدانية الدليل على وجود فهم عميق لمعنى مشاركة المجتمع، وكان من الواضح من المقابلات مع الشركاء المتعددين أن الفعاليات المجتمعية هي نتاج المبادرات الفردية للموظفين والطلاب أكثر منها توجه الجامعة لمشاركة المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، علمت اللجنة أن الجامعة لا تمتلك سياسة رسمية لخدمة المجتمع ولا تحتفظ بسجل شامل عن مساهمتها في المجتمع.

بينما تقدر اللجنة النشاطات المجتمعية التي تمت الإشارة إليها في الوثائق وتم تأكيدها أثناء المقابلات مع الموظفين والطلاب، إلا أنها تؤكد على ضرورة أن تكون هذه المبادرات رسمية ومُتضمنة في الخطة الإستراتيجية للمؤسسة التعليمية. على وجه الأهمية، يتوجب على الجامعة تطوير سياسة وإطار عمل لسياسة مشاركة المجتمع بطريقة تُمكّن من تنسيق الفعاليات المجتمعية، وتسمح بمراقبة نوعيتها وإعطاء تقارير عن نتائجها.

توصية رقم (36)

توصي وحدة مراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تطور جامعة المملكة وتطبق سياسة مشاركة مجتمعية تضم الجهود الفردية ضمن الخطة الإستراتيجية والتي تسمح بتنسيق، مراقبة، ومراجعة نشاطات مشاركة المجتمع.

خلال جلسات المقابلات، تم تزويد اللجنة بعدة أمثلة عن الطرق التي يتفاعل فيها الأكاديميون والباحثون مع الصناعات المحلية والإقليمية، والتي تتضمن تقديم المقترحات وعرض النصائح التقنية حول المشاكل الاقتصادية والبيئية والمرتبطة بشكل مباشر بالمنطقة. بالنسبة للجزء الأكبر،

كانت أيضاً هذه النشاطات هي نتاج مبادرات أعضاء الهيئة التدريسية ولم تكن مرتبطة بتوجه الجامعة ككل. على أية حال، تطلب اللجنة من الجامعة أن تؤسس على هذه المبادرات الايجابية وتقوي العلاقة مع الصناعة من خلال تسخير مصادرها واستخدامها بشكل كامل. إن تشكيل مجالس استشارية في الكليات، مكونة من ممثلي الصناعات والموظفين، قد يكون خطوة إيجابية باتجاه تأسيس قنوات تعاون مع الصناعة المحلية ذات الصلة، والتأكد كذلك من انسجام البرامج مع حاجات سوق العمل.

لاحظت اللجنة باهتمام أنه بينما يؤكد تقرير التقييم الذاتي على أخذ مشاركة المجتمع بعين الاعتبار عند تقييم وترقية أعضاء الهيئة التدريسية، إلا انه لم يتم تقديم دليل خلال الزيارة الميدانية على أن هذا الأمر مطبق بفعالية، وعليه، يجب معالجة هذا الأمر.

12. الاستنتاجات

على الرغم من أنها تأسست منذ عام 2001 وكان هناك وقت طويل نسبياً قبل البدء بتقديم البرامج – 3 سنوات، فإن جامعة المملكة تعاني من نواقص كبيرة في مجالات الحوكمة، الإدارة، التخطيط، والمهام الجوهرية الثلاث في التعليم والتعلم، الأبحاث ومشاركة المجتمع. إن الجامعة في مرحلة مبكرة جداً من التطور والتطبيق لترتيباتها في مجال ضمان الجودة. بينما تمتلك كادر طموح وملتزم، يعاني الأكاديميون من الأعباء التدريسية الكبيرة وعدم كفاية التجهيزات المكتبية ووسائل الراحة. كما تفتقر جامعة المملكة للسياسات والخطط والأهداف وآليات عمل التقارير في العديد من المجالات. هذه العوامل مجتمعة مع افتقار النزاهة الأكاديمية والتي أظهرها الانتحال بشكل واضح يكون لها أثر سلبي على جودة التعليم وسمعة الجامعة. تتطلب هذه النواقص الاهتمام الفوري والمركز من قبل الإدارة العليا لهذه المؤسسة التعليمية، لتمكن جامعة المملكة من المحافظة على الأمانة الأكاديمية. إن الفشل في تحقيق ذلك يشكل مخاطرة رئيسية لهذه المؤسسة التعليمية من ناحية السمعة ومن الناحية الأكاديمية، كما يشكل خطراً أيضاً على طلابها وخريجيها.